



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

محضر الجلسة الأولى

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس  
الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الأربعاء الواقع في ٢٨ / ذو  
الحجّة / ١٤١١ الموافق ١٠/٧/١٩٩١ م.

(الجلد ٢٨)

(العدد ١)

#### « جدول الأعمال »

الصفحة

- ٥ (١) تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة.
- ٦ (٢) تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩١/٧/٨ لافترار الأمور الواردة فيها.
- ١٣ (٣) تلاوة الاجازات والاعتذارات
  - أ . طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد مضر بدران.
  - ب . طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي أبو نوار.
  - ج . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد أمين شقير.
  - د . طلب معذرة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.

ملحق الجريدة الرسمية

## الصفحة

١٣

(٤) تلاوة الكتب الواردة:

- أ . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٤١٥ تاريخ ١٤/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية كما ورد من الحكومة.
- ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٤٢ تاريخ ١٤/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ المعدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية.
- القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية.
- القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية وافق عليها مجلس النواب كما وردت من الحكومة مع اجراء التعديلات عليها.
- ج . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٧ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- د . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٧٩ تاريخ ١٧/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- هـ . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٦ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.
- و . كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٨ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

## الصفحة

- ز . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة.
- ح . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٨٩ تاريخ ١٩/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنوك كما ورد من الحكومة مع اجراء بعد التعديلات عليه.
- ط . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٩٠ تاريخ ١٩/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على رد:
- القانون المؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق التقاعد.
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. لم تعين.

٤٩

تمت اجهته العمل

## مجلس الأعيان

### محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ٢٨ / ذوالحجّة / ١٤١١ هجري الواقع في ١٠/٧/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (الأولى) من الدورة (الاستثنائية الأولى) للدورة العادية الثانية برئاسة (دولة السيد أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

أ . طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد مضر بدراي.

ب . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي أبو نوار.

ج . طلب معذرة مقدم من سعادة السيد أمين شقير.

د . طلب معذرة مقدم من معالي السيد عمر النابلسي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

وحضر من الحكومة

(١) دولة السيد طاهر المصري: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

(٢) معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزيراً للنقل والاتصالات.

(٣) معالي المهندس رالف نجم: وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية.

(٤) معالي الدكتور عبدالله السور: وزيراً للخارجية.

(٥) معالي الدكتور عيد الدحيات: وزيراً للتربية والتعليم.

(٦) معالي الدكتور محمد الحموري: وزيراً للتعليم العالي.

(٧) معالي السيد باسل جردانة: وزيراً للمالية.

(٨) معالي الدكتور زياد فريز: وزيراً للتخطيط.

(٩) معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزيراً للسياحة والآثار.

(١٠) معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزيراً للعمل ووزيراً لشؤون رئاسة الوزراء.

(١١) معالي السيد ثابت الطاهر: وزيراً للطاقة والثروة المعدنية.

(١٢) معالي السيد خالد الكركي: وزيراً للثقافة والاعلام.

(١٣) معالي المهندس سعد هائل السرور: وزيراً للأشغال العامة والاسكان.

(١٤) معالي السيد عبدالسلام فرجحات: وزيراً دولة للشؤون البرلمانية.

(١٥) معالي السيد سليم الزعبي: وزيراً للشؤون البلدية والقروية والبيئة.

(١٦) معالي الدكتور صوني البشير: وزيراً للتنمية الاجتماعية.

(١٧) معالي المهندس سمير قموار: وزيراً للمياه والري.

(١٨) معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزيراً دولة لشؤون رئاسة الوزراء.



السيد الامين العام:

(١) تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة.

دولة رئيس المجلس: تتلى الارادة الملكية السامية.

(١٩) معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

(٢٠) معالي السيد جودت السبول: وزيراً للداخلية.

(٢١) معالي السيد تيسير كنعان: وزيراً للعدل.

(٢٢) معالي الدكتور صبحي القاسم: وزيراً للزراعة.

(٢٣) معالي المهندس علي أبو الراغب: وزيراً للصناعة والتجارة ووزيراً للتسوين.

(٢٤) معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزيراً للصحة.

(٢٥) معالي المهندس صالح ارشيدات: وزيراً للشباب.

### افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس: النصاب قانوني، وأعلن افتتاح الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم، نبحت المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم:



نكتبه عنه الأجل



السيد الأمين العام: (يتلو الإرادة)  
(وهنا وقف جميع من في القاعة)  
بسم الله الرحمن الرحيم  
رئاسة الوزراء  
الرقم ٢١١٦/١/١٣/٥١  
التاريخ ١٤١١/٨/٢٨  
الموافق ١٩٩١/٣/١٤  
دولة رئيس مجلس الأعيان  
معالي رئيس مجلس النواب  
ابعث اليكم طياً بالإرادة الملكية السامية  
المتضمنة فض الدورة العادية لمجلس الأمة  
اعتباراً من تاريخ ١٩٩١/٣/١٧.  
واقبلوا فائق الاحترام.  
رئيس الوزراء

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية  
الهاشمية بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من  
الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-  
تفص الدورة العادية لمجلس الأمة اعتباراً  
من تاريخ ١٩٩١/٣/١٧  
١٩٩١/٣/٤  
نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
السيد الأمين العام:  
(٢) تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة دعوة  
مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة  
استثنائية اعتباراً من تاريخ ١٩٩١/٧/٨  
لاقرار الأمور الواردة فيها.  
دولة رئيس المجلس: تتلى الإرادة الملكية  
السامية



السيد الأمين العام: (يتلو الإرادة)  
رئاسة الوزراء  
الرقم ٥٧٨٥/١/١٢/٥١  
التاريخ ١٤١١/١٢/٢٤  
الموافق ١٩٩١/٧/٦  
دولة رئيس مجلس الأعيان  
معالي رئيس مجلس النواب  
ابعث اليكم طياً بنسخة من الإرادة الملكية  
السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة الى الاجتماع  
في دورة استثنائية اعتباراً من تاريخ  
١٩٩١/٧/٨ لاقرار الأمور الواردة فيها  
واقبلوا فائق الاحترام.  
رئيس الوزراء

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية  
الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من  
الدستور نصدر ارادتنا بما هو آت :-  
يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة  
استثنائية اعتباراً من ١٩٩١/٨/٨ من اجل  
اقرار الأمور التالية :-  
١ - البيان الوزاري للحكومة.  
٢ - مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة  
١٩٩١.  
٣ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة  
١٩٩١.  
٤ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة  
للسنة المالية ١٩٩١.  
٥ - مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠.

٦ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات  
لسنة ١٩٩٠.  
٧ - مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة  
١٩٩٠.  
٨ - مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة  
١٩٩٠.  
٩ - مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة  
١٩٩٠.  
١٠ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨  
قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار.  
١١ - قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ قانون  
صندوق التقاعد.  
١٢ - قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦  
قانون معدل لقانون الدين العام.  
١٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ قانون  
معدل لقانون البنك المركزي الاردني.  
١٤ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي  
الاردني.  
١٥ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي  
الاردني.  
١٦ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي  
الاردني.  
١٧ - قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ قانون  
معدل لقانون البنوك.  
١٨ - قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون نقابة المهندسين.  
١٩ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٣

هذه نسخة الأصل



- قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /  
الخطوط الجوية الملكية الاردنية.  
٢٠ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ قانون  
معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط  
الجوية الملكية الاردنية.  
٢١ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٠  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /  
الخطوط الجوية الملكية الاردنية.  
٢٢ - قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية /  
الخطوط الجوية الملكية الاردنية.  
٢٣ - مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة  
المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١.  
٢٤ - مشروع قانون المؤسسة العامة للإسكان  
وال تطوير الحضري لسنة ١٩٩٠.  
٢٥ - مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة  
١٩٩٠.  
٢٦ - مشروع قانون معدل لقانون اصول  
المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠.  
٢٧ - مشروع قانون معدل لقانون صندوق  
شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة  
١٩٩٠.  
٢٨ - مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة  
١٩٩٠.  
٢٩ - مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة  
١٩٩٠.  
٣٠ - مشروع قانون محكمة بلدية المفرق لسنة  
١٩٩٠.  
٣١ - مشروع قانون الغاء قانون مقاومة  
الشيوعية لسنة ١٩٩٠.  
٣٢ - مشروع قانون تنظيم الاستثمارات  
الاجنبية لسنة ١٩٩٠.  
٣٣ - مشروع قانون معدل لقانون الضريبة  
الاضافية لسنة ١٩٩١.  
٣٤ - مشروع قانون مؤسسة تنمية الصادرات  
الاردنية لسنة ١٩٩١.  
٣٥ - مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان  
التمان الصادرات لسنة ١٩٩١.  
٣٦ - مشروع قانون جامعة الزرقاء لسنة  
١٩٩١.  
٣٧ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم  
النظامية.  
٣٨ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم  
النظامية.  
٣٩ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس  
النواب.  
٤٠ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٩  
معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب  
٤١ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون صندوق شهداء الدفاع المدني  
العام.  
٤٢ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٩  
قانون البناء الوطني الأردني.  
٤٣ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٩ قانون  
رعاية المعوقين.  
٤٤ - قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ قانون  
رخص المهن.  
٤٥ - قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٩

- قانون معدل لقانون رخص المهن.  
٤٦ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩  
قانون الجامعات الأهلية.  
٤٧ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢  
قانون المجلس الطبي الأردني.  
٤٨ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون المجلس الطبي  
الأردني.  
٤٩ - قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون التموين  
٥٠ - قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التموين.  
٥١ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ قانون  
الشركات.  
٥٢ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون الشركات.  
٥٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ قانون  
معدل لقانون ضريب الدخل.  
٥٤ - قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩  
قانون محكمة العدل العليا.  
٥٥ - قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون التعليم العالي.  
٥٦ - مشروع قانون معدل لقانون التعليم  
العالي لسنة ١٩٩٠.  
٥٧ - مشروع قانون معدل لقانون الجامعات  
الاردنية لسنة ١٩٩٠.  
٥٨ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون الضريبة على  
الاستهلاك.  
٥٩ - قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨  
قانون التربية والتعليم.  
٦٠ - قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨  
قانون الضمان الاجتماعي.  
٦١ - قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨١  
قانون معدل لقانون الضمان  
الاجتماعي.  
٦٢ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤  
قانون اتحاد المزارعين.  
٦٣ - قانون مؤقت رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦



محكمة العدل العليا

- قانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٤ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٥ - قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٦ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥  
قانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٧ - قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٨ - قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية.
- ٦٩ - قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧  
قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٧٠ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨٢  
قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٧١ - قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٤  
قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها.
- ٧٢ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣  
قانون الجمارك.
- ٧٣ - مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ١٩٨٦.
- ٧٤ - قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨  
قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس.
- ٧٥ - قانون مؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٨

- قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار.
- ٧٦ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢  
قانون المالكين والمستأجرين.
- ٧٧ - قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٣  
نقابة الصحفيين.
- ٧٨ - قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦  
قانون الأحوال الشخصية.
- ٧٩ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧  
قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية.
- ٨٠ - قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦  
القانون المدني.
- ٨١ - قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٨٢ - قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٨٣ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٧٧  
قانون معدل لقانون بنك الاسكان.
- ٨٤ - قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون المواصفات والمقاييس.
- ٨٥ - مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الاحكام العرفية لسنة ١٩٩١.
- ٨٦ - مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١.
- ٨٧ - مشروع قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١.
- ٨٨ - مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ٨٧/٣٦ - ٨٨/٣٧ - ٨٩/٣٨.
- ٨٩ - مناقشة استراتيجية المياه.
- ٩٠ - الاستمرار في التحقيقات النيابة المتعلقة بالقضايا المالية والادارية.
- ١٩٩١/٧/٤  
رئيس الوزراء



هذا المجلس كل التعاون والعمل المشترك الخير المسؤول في خدمة الأردن ملكاً ووطناً ورسالة ومسؤوليات داعياً الله العزيز أن يوفق الحكومة وأن يوفق المجلس الكريم لاداء المهمات المنوطة بنا وبهم على خير وجه في خدمة العرش والوطن وأهلاً وسهلاً بالأخوان الكرام جميعاً. وأرجو متابعة جدول الأعمال.

معالي الأستاذ محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، لقد انضم سيادة الرئيس الى مجلسنا عضوين كانا في الوزارة وهما معالي السيد سالم المساعدة ومعالي السيد ابراهيم عز الدين فاقتراح اضافتها من قبل المجلس الى اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: شكراً السيد الامين العام، اخواني وزملائي بعد أن استمعتم الى الارادة الملكية وما اشتملت عليه من قوانين ومشاريع قوانين وموضوعات هامة فإن الواجب يقتضي أن نتوجه بكل الايمان والعهد والوعد أن تنال هذه الموضوعات من مجلسنا الكريم كل العناية وكل الاهتمام والانصراف باستمرار وعمل موصول وبأداء متميز نحو انجاز هذه الواجبات الموكولة الى المجلس الكريم بموجب الدستور ويقتضي الواجب أيضاً أن أتوجه الى حكومة دولة الأخ الزميل طاهر المصري وزملائه الكرام بالتهنئة بالثقة الملكية الغالية وبالدهاء الى الله أن يأخذ بأيديهم الى انجاز المهام الوطنية والقومية والانسانية المنوطة بهم وسيجدوا من

هكذا عند العمل



دولة رئيس المجلس: الدكتور كمال

الشاعر.

السيد كمال الشاعر: دولة الرئيس أتي على اقتراح الزميل أبو العبد.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إضافتهما للجنة القانونية؟

السيد اسحق الفرحان: بناءً على رغبته يا سيدي لربما الأستاذ ابراهيم عز الدين يرغب بالخارجية.

دولة رئيس المجلس: طالما نبي على الاقتراح من قبل الدكتور كمال الشاعر إذا وافق المجلس حتى نبت فيه. الأستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: يحق لكل عضو في مجلس الاعيان أن ينضم الى لجنتين وأقترح الموافقة على ضم الزميلين الى اللجنة القانونية وأرحب بهما لاثراء أعمالها وأضيف الى ذلك واقترح أن ينضم أيضاً الى اللجنة لجنة الشؤون الخارجية.

دولة رئيس المجلس: اذا سمحتم باقي من مدة الدورة ثلاثة أشهر وفي موعد الدورة العادية ستجدد جميع لجان المجلس تنتهي مدة السنتين والقانونية الآن كل الشغل عليها فإذا رأى المجلس الكريم أن يقبل العضوان في اللجنة القانونية وتؤجل الاقتراحات الأخرى إذا رأى المجلس الكريم ذلك، معالي الأستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: العضوان الأخوة هنا يرحب المجلس بإعلان أيها منها لأي من اللجنتين أو لجنة واحدة يريدان الانضمام إليها

ويوافق المجلس.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على قبولها في اللجنتين؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم وانتهينا من هذه النقطة أبو العبد مرة ثانية.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الكريم بالاطلاع على الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة الى الانعقاد والتي صدرت بموجب الفقرة ١ من المادة ٨٢ من الدستور أرى أن المواد التي تضمنتها الارادة الملكية قسم منها قد اقترحه الأغلبية المطلقة من مجلس النواب والقسم الآخر لم يكن مقترحاً وإنما أضيف كاعطاء الثقة بالحكومة وتقديم البيان الوزاري فالمادة ٤٠ من الدستور نصت على أن الملك يمارس صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الارادة موقعة من رئيس الوزراء والوزراء المختصين ويؤدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التوقيع المذكورة فاقترح الدورة جاء من الحكومة والمواد التي تضمنتها كتاب الارادة الملكية بالدورة الاستثنائية متضمن بعض المواضيع المقترحة من مجلس النواب وبعض المواضيع الأخرى فكانت الارادة الملكية السامية يجب أن تصدر من حيث الشكل بالاستناد الى الفقرة ٢، ٢ من المادة ٨٢ من الدستور وليس على الفقرة ١ فقط على الرغم من أن هذه الناحية شكلية فقط أردت أن أشير إليها وأما الناحية الثانية ما تضمنتها الفقرة ٣ من المادة ٨٢ من الدستور باقتراحها مع المادة ٢ من المادة ٨٢ من الدستور فدعوة مجلس الأمة حسب

رقم ٩٤١، تاريخ ١٤/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على: - القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية كما ورد من الحكومة.

دولة رئيس المجلس: يتلى الكتاب.

السيد الامين العام:

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٩٤١

التاريخ ٢٧/٨/١٤١١ هـ

الموافق ١٤/٣/١٩٩١م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية والثلاثين من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٣/٣/١٩٩١، الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣، قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية كما ورد من الحكومة.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاجراء مقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف هريبات

المادة ٨٢ من الدستور إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة هي دعوة إلزامية أما المواضيع التي تبحث في تلك الدورة حسب المادة ٣ من الفقرة ٨٢ من الدستور هو ما تضمنتها الارادة الملكية لأننا لو قمنا بالالزام في المواضيع وفي انعقاد الدورة لانفتت معنى الارادة والتي هي من أراد يريد ولانفتت مع نص المادة ٤٠ من الدستور التي هي الموافقة أو عدمها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الأستاذ وقد أشيع هذا الموضوع بحثاً في مجلس النواب الكريم والآن تنتقل الى الفقرة الثانية من جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً سيدي الرئيس.

(٣) تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين السيد مضر بدران.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي أبونوار.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد أمين شقير.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد عمر النابلسي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السادة الأعضاء؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

(٤) تلاوة الكتب الواردة:

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب

لجنة اعدته المجلس



قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية  
الملكية الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة كلمة «المنتظم» بعد عبارة (عمليات النقل الجوي) الواردة في الفقرة (أ) منها.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

(أصوات مجالس اللجنة القانونية).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس  
الكريم على إحالته إلى اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.  
السيد الأمين العام:

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب  
رقم ٩٤٢ تاريخ ١٣/١٤/١٩٩١  
المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ المعدل  
لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية  
الملكية الأردنية.

- القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط  
الجوية الملكية الأردنية.

- القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤  
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط  
الجوية الملكية الأردنية وافق عليها مجلس  
النواب كما وردت من الحكومة مع إجراء  
التعديلات عليها.

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية  
والثلاثين من الدورة العادية الثانية لمجلس  
النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ  
١٣/٣/١٩٩١، الموافقة على القوانين المدرجة  
بأدناه كما وردت من الحكومة مع إجراء  
التعديلات عليها.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القوانين  
المذكورة، رجاء التكرم بعرضها على مجلسكم  
الكريم لإجراء المقتضى.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عرييات

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: درست هذه  
القوانين يجب أن أترجي الاخوان أن المهمة  
الأولى والأهم من مهام مجلس الاعيان هي  
دراسة القوانين المحالة إليها لا يجوز أن تأخذ  
بمبدأ طلالا هي المهمة الرئيسية أن أي قانون يأتي  
بطبيعته محال للقانونية لأنه عندئذ جميع أعمال  
مجلس الاعيان تصبح لجنة قانونية مضمون  
القانون هو الذي يقرر لأي لجنة محال اذا كان  
القانون يتعلق مثلاً بضريبة جديدة يجب أن محال  
للمالية إذا القانون يتعلق بشيء السر وتنظيمه  
يجب أن محال للادارية مجرد كلمة قانون لا توشي  
باحالته للقانونية درست هذه القوانين الثلاثة  
معظمها مالي وإداري فأقترح مضمون القانون  
أن محال كل منهم لما يختص مضمونه على سبيل  
المثال القانون رقم ٢٧ تشكيل مجلس إدارة عالية  
أقترح إحالته على القانونية والادارية لأنه  
موضوع إداري محض بينما القانون رقم ١١  
يتعلق بمادة ضرائبية محض وهو إعفاء بضائع  
معينة وتحديد أسعار معينة لما يباع على طائرات  
عالية محال إلى اللجنة المالية. القانون الثالث  
رقم ٢٤ تماماً هو القانون الأول نصاً محال إلى  
اللجنة الادارية والقانونية فيجب أن يأتيها الرأي  
من كل لجنة ذات الاختصاص.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ حمد  
اقتراحك أصبح واضحاً بعض الزملاء رفعوا  
أيديهم للكلام لعلهم يثيروا بعض الجوانب في  
هذا الاقتراح دولة بهجت بك.

دولة السيد بهجت التلهوني: القانون  
يعتبر مطلق ولا يجوز كما قال الزميل حمد بك

الفرحان، لأن تجزأ موده تجزأ، والمطلق يجري  
على إطلاقه. فمن حيل القانون بكامله إلى  
اللجنة القانونية وهي تدرسه بكامله، أما أن  
نظر المادة بشكلها المنفرد فهذا يخالف لروح  
التشريع. لذلك أرى إحالة القانون إلى اللجنة  
القانونية وهي التي تنصرف، أما إذا كان للزميل  
أي مطالعة هذا الشأن فليتصم ويجوز لأي عضو  
أن ينضم إلى اللجنة القانونية أثناء دراسة القانون  
ويبدى مطالعته، أمام اللجنة القانونية كرفيق أو  
كملاحظ ويبدى ملاحظته أمام اللجنة القانونية  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي أنت  
تقترح اقتراح والزملاء يعلقوا عليه تفضل نقطة  
النظام النظام يبدى على كل شيء.

السيد حمد الفرحان: بطبيعة الحال أعطي  
الأولوية للرأي القانوني للخبرة والمعرفة القانونية  
للاستاذ بهجت لكن لا أعطيه حق أن يغير ما  
قلت أنا لم أقترح تجزئة القانون أنا اقترحت  
إحالاته إلى لجتين بأن واحد فلم أقترح التجزئة  
لذلك أرجو عدم اعتبار اقتراحي تجزئة للقوانين  
شكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد كمال.

السيد حمد كمال: دولة الرئيس نشرت  
أحد الصحف المحلية بأن النية متجهة إلى تحويل  
الملكية الأردنية إلى شركة خاصة بعد شهر من  
الآن وإذا معالي وزير النقل نائب رئيس الوزراء  
أيّد هذا الخبر فيكون لبحث هذه القوانين غير  
ضروري ويجب تجميدها في الوقت الحالي إذا  
كانت النية متجهة فعلاً إلى أن تصبح الملكية  
الأردنية مؤسسة خاصة تجارية شكراً.

هكذا عبد الأول

دولة رئيس المجلس: أستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: إن المادة ١٠ للنظام الداخلي لمجلس الأعيان التي حددت عمل اللجان قد وضحت ما هي اختصاصات اللجنة الادارية وما هي اختصاصات اللجنة القانونية واللجنة المالية فإذا نظرنا الى اللجنة الادارية اختصاصاتها لم نجد من بين اختصاصاتها النظر في مشاريع القوانين. اللجنة الادارية وظيفتها النظر في الشكايات والبيانات والبحث في الامور التي لها صلة بالادارة العامة، اللجنة القانونية وظيفتها دراسة مشاريع القوانين التي اقراها مجلس النواب، والاقتراحات القانونية التي يقدمها اعضاء المجلس، اللجنة الادارية وظيفتها النظر في البيانات والشكايات والبحث في الامور التي لها صلة بالادارة العامة، لذا يخرج عن صلاحيات اللجنة الادارية، دراسة مشاريع القوانين، اما بالنسبة لما تفضل به الاخ الزميل الاستاذ محمد كمال بالنسبة لمشاريع القوانين المتعلقة بعالية فهذه قوانين مؤقتة والقانون المؤقت يجب ان يأخذ مجراه القانوني لا علاقة له بما نشر بالصحف اليوم وانما هي لاتمام الاجراءات القانونية بشأنه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: لدينا اقتراح من الاستاذ حمد الفرحان لتحويل هذه القوانين حسب اجتهاد الاستاذ حمد أن هناك قانون هو تشريع لكن فيه نواحي مالية يرى أن يذهب الى اللجنة المالية علماً بأن اللجنة المالية محدد اختصاصها بالنظام الداخلي وظيفتها دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه

بها والقوانين المالية وأي قانون يتعلق بزيادة الواردات أو النفقات أو الواردات أو انقاصها وفي أي موضوع يكون له صلة بالموازنة والشؤون المالية الحقيقة هذه القوانين جاءتنا وجاءت لمجلس الامة لينظر في احكامها القانونية سواء متعلقة بالادارة أو تشكيل المجالس أو أي أمر من هذا القبيل في مجلس النواب أحييت الى اللجنة القانونية وجاءتنا من مجلس النواب الآن الاقتراح أمام المجلس. استاذ حمد مرة ثانية.

السيد حمد الفرحان: أترجي أن نسمع لأنفسنا بضرورة قراءة القوانين المعروضة على الجلسة قبل البت فيها باحالتها اللجنة المالية مختصة كما ذكرت القانون رقم ١١ مؤثر على الواردات العامة لأنه يعفي بضاعة معينة من رسوم الاستيراد، لذلك طبعياً يجب أن نسمع رأس اللجنة المالية فيه.

القانون رقم ٢٧ يتعلق باللجنة الادارية التي نصت صلاحياتها والبحث في الامور التي لها صلة بالادارة العامة، القانون ٢٧ كله فقط ادارة عامة، تشكيل مجلس ادارة مؤسسة عامة يشكل من ٩ اعضاء مسمين قد يكون للجنة الادارة رأي بأن واحد منهم لا يصلح أو ليس مكانه أو ان هناك نقص بين التسعة البند الثاني من يعينهم من يعفيهم، هذه قضية لها علاقة بالادارة العامة، صلاحيات اللجنة الادارية، البند الثالث كيف يعين اذا شغل مكان منهم، والبند الرابع كيف يعين رئيسهم، والبند الخامس كيف تحدد مكائثهم، أي شيء يسمى إدارة عامة أكثر من هذا القانون، القانون رقم ٢٧ يتعلق

مها سنة ١٩٨٤ وهذه القوانين أخذت منعوها وطبقت بنصها بعمرها وبجرها وقد تخلص منها مجلس النواب بسرعة بأن وافق عليها باستثناء أحد تعديلها ولذلك أرى أن نستمر مع قرار المجلس الاول باحالتها للقانونية وأن نأخذ بما ذهب إليه الاخ حمد في القوانين الجديدة حيث تختلط الادارة بالقانون بالمال وعندئذ تؤلف لجنة مختلطة لها ولا يطلب من جميع اللجان أن تشترك في اقرار كلمة رحلات منتظمة وهي تعني رحلات وادارة ونقل... الخ أرجو أن يقبل معنا الاخ حمد بأن نحال معنا هذه القوانين الى اللجنة القانونية لأنني كما قلت مؤقتة وقديمة وثمياً بينها تعديلات على تعديلات ولا نريد أن نشغل اللجان جميعها بكل قانون لا سيما وأن بعض اللجان أيضاً يجب أن تفرغ للمواد الخاصة بها يعني أنا لا اتصور أن اللجنة المالية يجب أن تجلس مع اللجنة القانونية في دراسة هذه القوانين وتترك الامور التالية، القوانين المالية الاهم خصوصاً ونحن امام هذا الحشد الكبير من القوانين وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: دولة الرئيس أؤيد التوجه الذي تفضل به معالي الدكتور خليل لا أرى أنا قرأت هذه القوانين ولا أرى انه يوجد فيها ما يستحق ان يدعى له لجان مشتركة لأنني أأيد هذا الاتجاه وشكراً.

بالادارية لـ الاخوان يقرأوا القانون قبل أن نحيله الى اللجنة القانونية. اللجنة القانونية لا تصنع مضمون القانون تتأكد من قانونية صياغته اذا القانون يتعلق بالسير اللجنة القانونية لا تعرف أن غرامة ٥ دنابر على السرعة كافي أو ٥٠ دينار على السرعة كافي أرجو أن نستعمل صلاحياتنا بوضوح والاستفادة من كل امكانية رأي يأتينا من اللجان لذلك اقترح كما سبق أن يحال كل قانون الى لجنتين القانون الادارة ٢٧ على الادارية والقانونية والقانون الخاص بالاعفاء وهو ١١ على المالية والقانونية. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الدكتور اسحق الفرحان.

الدكتور اسحق الفرحان: اذا لم يثني أحد على اقتراح حمد بك فلنمضي الى الذي بعده.

دولة رئيس المجلس: من يثني على اقتراح حمد بك؟ الاستاذ حسني؟ الدكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: في الكلام الذي قاله الاخ حمد وجاهة ومنطقاً قريباً وصحيحاً وكنت أؤيده كل التأييد لو أن هذه القوانين قد جاءت لأول مرة بمعنى انها قوانين جديدة ويجب أن نضع النصوص الجديدة لها لكن هذه القوانين قد شرعت وطبقت خلال عدد كبير من السنين وفي بعضها نقد للبعض الآخر وعمر آخر قانون

هذه احدى النسخ





دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف: الحقيقة كل قانون يمر جوانب مختلفة ادارية ومالية وغيرها ويلاحظ هذا في كل قانون يمر علينا حين يقال قانون ينصرف الذهن الى اللجنة القانونية يصبح امراً طبيعياً لكن إذا أردنا أن نقول أي لجنة تشترك مع اللجنة القانونية فهذا أمر يصعب أن يبت فيه من شخص واحد أو طرف واحد لا بد أن يناقش المجلس ليرى أي لجان تلك مع اللجنة القانونية لذلك اعتقد أن الحل أو الأسلوب الذي درج عليه المجلس هو الأسلوب الطبيعي القانون يحال الى القانونية ثم اذا كانت هناك مجالات فكل عضو في المجلس من حقه أن يحضر اللجنة القانونية ويتكلم فيها هذه واحدة الأمر الثاني أن القانون حينما تفرغ منه اللجنة القانونية يعرض على المجلس وحين ذاك تصبح هناك مجال لمناقشة أي قضايا أخرى قد تطرأ عليه اعتقد أن من الناحية العملية مع تقديري حقيقة لوجهة رأي الاخوان الذين تكلموا لكن

من الناحية العملية الوافية ان القانون يحال للجنة القانونية ثم هناك مجالات تناقش فيه القضايا الأخرى حينما يعاد عرضها على المجلس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد علي بدير.

السيد محمد علي بدير: سيدي الرئيس في الحقيقة أنا قرأت هذه القوانين ورأيت أن فيها تخصص مالياً بالإضافة الى التخصص القانوني ولذلك أقترح أن يُضاف كلمة مالية الى القانونية أن يحال الى اللجنتين وليس ضروري أن يكونا مجتمعتين معاً الى اللجنتين ليدليا ما لديهما من آراء وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الكريم اخواني أعضاء المجلس لقد حددت المادة ١٠ اختصاصات اللجان وإذا أخذنا

للتظير في قانون واحد والاجتهاد يتقوى بالعدد ولذلك أؤيد اقتراح الزميل السيد حمد الفرحان وهذا لا بد من اللجنة المالية ولا اللجنة القانونية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: كما أضعنا بعض الوقت أرجو،

القانون رقم ١١ كما جاء من الحكومة في ٣ مواد المادة الأولى للمؤسسة تحقيقاً لأهدافها أن تقتصر الأموال.

المادة الثانية للمؤسسة اصدار سندات قروض.

المادة الثالثة للمؤسسة أن تباع على طائرتها بلا رسوم.

هذه المواد الثلاثة عرضت على مجلس النواب مجلس النواب حذف المادة الأولى وحذف المادة الثانية وأقر الثالثة فقط مضمون

بالمواضيع لوجدنا أن كل ما يضبط النشاط العام قدم من خلال قانون فإذا أخذنا في فحوى القوانين لكان علينا أن نوجد لجنة للسير ولجنة لضريبة الدخل ولجنة للبلديات ولجنة حسب النشاطات العامة وهذا شيء غير جائز المادة ١٠ حددت لجنة قانونية ولجنة مالية وحددت اختصاصات اللجان اما المجلس. فلذلك يجب أن تحال القوانين ذات الصلة القانونية للجنة القانونية والقوانين التي هي من ضمن اختصاصات اللجنة المالية تحال اليها فقط اما هذه اللجان هي تدرس فقط اما حق المجلس بالمناقشة والاقرار وعدمه فهذا حق ثابت وغير منقوص لذلك يجب علينا أن لا ندمج الامور بعضها في بعض وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: لو رجعنا الى النظام الداخلي لمجلس الاعيان الموقر لوجدنا أن الشؤون المالية تحال مشروعات القوانين المتعلقة بالشؤون المالية الى اللجنة المالية وتحال أيضاً الامور المتعلقة بالادارة العامة الى اللجنة الادارية لكن الاصل كل قانون يحال الى اللجنة القانونية ونصت الفقرة السادسة من هذه المادة على أن للمجلس أن يوافق على اجتماع لجنتين أو أكثر فيما يتعلق بموضوع أو بقانون. اذا المسألة تعود الى موضوع القانون فإن كان متعرضاً أو شاملاً للأمور المالية تُشارك اللجنة المالية اللجنة القانونية وعلى مقتضى البند ٦ من المادة ١٠ من النظام الداخلي، وهكذا يكون الأمر بالنسبة الى اللجنة الادارية. ولا صبر أن تجتمع اللجنتان

هكذا أنه الأول



القانون ١١ مالي فقط إذا بتحويله للقانونية ومجلس النواب عدله ألغى حق القروض ألغى حق الاستناد وأبقى حق المجموع اللجنة المالية هي الأكثر اختصاصاً والوحيدة أنا لو شئت أن أتقيد بالنظام الداخلي أقول هذا القانون ١١ يحال فقط على اللجنة المالية لكن اللجنة القانونية محترمة ونريد رأيها اقتراحي أن يحال على اللجنتين حتى اللجنة المالية تقول هل أصاب مجلس النواب بحذف حق الاقتراض، هل أصاب مجلس النواب بحق حذف استناد القروض هذا الحد الأدنى المطلوب من مجلس أعيان في هذه الحالة يجب إحالته على اللجنة المالية أولاً وعلى اللجنة القانونية بالتبعية. شكراً دولة الرئيس وواضح تمام بأننا نرتكب تساهل إذا أحلناه فقط على اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: دولة أبوعدنان

إذا كان ولا بد من الإحالة فالإحالة أنا أثنى على اقتراح الأخ محمد علي بدير الإحالة على

اللجنتين القانونية والمالية ليس المالية أولاً ومن ثم القانونية لا بل القانونية والمالية مجتمعين وهذا الذي يقره النظام وشكراً.

دولة رئيس المجلس: هل يرى المجلس الكريم إحالة هذه القوانين المتصلة بالملكية الأردنية إلى اللجنتين القانونية والمالية؟ الأستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: في الواقع الذي يتعلق بمجلس الإدارة لا حاجة إلى إحالته إلى اللجنة المالية ولذلك تشترك مع اللجنة القانونية اللجنة الإدارية ولذلك ننظر بالقوانين قانوناً قانوناً.

دولة رئيس المجلس: إذا نعود إليها قانوناً قانوناً، السيد الأمين العام الفقرة ب اقرأ لنا القوانين المشتملة عليها.

السيد الأمين العام: القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ المعدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية.

### قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - شطب المادة ٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٨هـ

أ. يشكل المجلس من تسعة أعضاء على الوجه التالي:

رئيس المجلس / وزير النقل رئيساً.

أمين عام وزارة المالية

أمين عام وزارة النقل.

المدير العام

مدير عام سلطة الطيران المدني.

قائد سلاح الجو الملكي الأردني.

ثلاث أشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينون لمدة ثلاث سنوات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

ب. لمجلس الوزراء اعفاء جميع الأعضاء المعينين في المجلس أو بعضهم وقبول استقالاتهم.

ج. إذا شغل لأي سبب من الأسباب مركز أحد الأعضاء المعينين في مجلس الإدارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة (أ) من هذه المادة.

د. يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى أعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه.

هـ. يقرر مجلس الوزراء مكافآت أعضاء المجلس على أن لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

تكملة أصل

٣٤ الحضور.

دولة رئيس المجلس: اذن لم يفز الاقتراح  
ومحال القانون الى اللجنة القانونية.  
(أصوات موافقة).

السيد الامين العام:

- القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ قانون  
معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية  
الملكية الأردنية.

دولة رئيس المجلس: يقترح حدك وقد  
ننى عليه الاستاذ حسني عايش أن يحال الى  
اللجنة القانونية والادارية معاً، هل يوافق  
المجلس الكريم على ذلك؟  
(وجرى تصويت على الاقتراح برفع  
الأيدي، وكان العدد الذي رفع يده ١٢ من  
٣٤ عضو).

السيد الامين العام: النتيجة ١٢ من

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية  
الملكية الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية  
لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون الأصلي بشطب عبارة (أو للبيع على  
طائراتها أو التي تقوم بتوزيعها للدعاية لها مما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل  
وحدة منها على الدينارين) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية:  
(أو للبيع على طائراتها أو للتوزيع لأغراض الدعاية للمؤسسة، ويشترط في المواد  
التي تقوم بتوزيعها على ذلك الوجه أن لا تزيد القيمة الشرائية لكل وحدة منها في  
المنشأ على المبلغ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الجمارك).

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس: أيضاً الاقتراح أن  
يحال الى اللجنة القانونية والمالية من يوافق على  
ذلك؟

الجميع: موافقون.

(وأحيل هذا القانون الى اللجنتين  
القانونية والمالية معاً).

السيد الامين العام: القانون المؤقت رقم  
٢٤ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون مؤسسة  
عالية الخطوط الجوية الملكية الأردنية.

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية  
لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون الأصلي وذلك بالغاء عبارة (خمس أعضاء)  
الواردة فيها بعد عبارة (الا اذا حضره) والاستعاضة عنها بعبارة (سنة أعضاء).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:  
المادة ١٣.

أ. يعين المدير العام وتقبل استقالته وتنتهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء  
على تنسيب الوزير على أن يقترن القرار بالارادة الملكية.  
ب - يحدد مجلس الوزراء راتب المدير العام وسائر حقوقه المالية.

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

(أصوات مجال للجنة القانونية).

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس  
على إحالته الى اللجنة القانونية.  
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ج. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم  
٩٦٧ تاريخ ١٩٩١/٣/١٨ المتضمن  
موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي  
الأردني كما ورد من الحكومة مع

اجراء بعض التعديلات عليه.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٩٦٧

التاريخ ١٩٩١/٣/١٨

الموافق

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

هكذا عند العمل

### قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:  
د - وعند اتخاذ قرارات التعيين هذه، يختار مجلس الوزراء الأعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق أهداف البنك المركزي على أن تمثل البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بعضو واحد فقط لكل منها.

المادة ٣ - يلغى نص كل من الفقرتين (ز، ح) من المادة (١٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي:

- ز - ١ الموافقة على ترخيص البنوك الأردنية واندماجها وسحب رخصتها وفتح فروعها في داخل المملكة وخارجها وفي المناطق الحرة المؤسسة في المملكة.
- ٢ - الموافقة على ترخيص فروع البنوك الأجنبية أو مكاتب تمثيلها في المملكة وفي المناطق الحرة المؤسسة فيها أو سحب رخص هذه الفروع والمكاتب.
- ٣ - الموافقة على ترخيص المؤسسات والشركات المالية وسحب ترخيصها.
- ح - الترخيص بالتعامل بالعملة الأجنبية وسحب هذا الترخيص وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بهذا الشأن.

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

- ٢٠ - أ - لا يجوز أن يشغل وزير عامل أو عضو في مجلس الأمة أو موظف في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في البلديات منصب المحافظ أو نائب المحافظ.
- ب - كما لا يجوز أن يشغل منصب العضو في المجلس أي من الأشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة السابقة باستثناء موظفي مؤسسات الاقراض المتخصصة التي تنص قوانينها على أنها مؤسسات عامة.

ج - تنتهي خدمات المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو من المجلس حكما ويصدر رئيس الوزراء قرارا بذلك في الحالات التالية:

- ١ - إذا اشغل منصبا وزاريا أو أية وظيفة رسمية في الحكومة أو المؤسسات العامة والبلدية أو اشغل عضوية في مجلس الأمة أو رشح نفسه لها.

٢ - إذا حكم عليه بجناية أو جنحة غيلة بالشرف.

٣ - الاستقالة الخطية.

٤ - إذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بأنه أصبح عاجزا عن القيام بعمله.

٥ - إذا أفلس أو طالب بعقد تسوية مع دائنيه بمقتضى قانون التجارة.

د - وتنتهي خدمات المحافظ في غير هذه الحالات بقرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الأمة عليه.

فإذا كان المجلس متحلا أو غير متعقد فيعرض القرار عليه في أول جلسة تعقد له.

هـ - تنتهي خدمات نائب المحافظ أو العضو بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ج - للبنك المركزي أن يقدم تسهيلات ائتمانية لموظفيه ومستخدميه ولجمعياتهم التعاونية لأغراض اسكانهم.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

٢٥ - أ - يعين مجلس الوزراء بعد التشاور مع البنك المركزي سعر تعادل الدينار بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة وفق الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية.

ب - ينشر البنك المركزي من حين لآخر اسعار بيع وشراء العملات الأجنبية ذات الأهمية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة.

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الأصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها:

ب - تصدر المسكوكات التذكارية والخاصة بقرار من مجلس الوزراء ويحدد البنك المركزي المواصفات والأشكال التي يضعها لذلك وللمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اعتبار أي من هذه المسكوكات عملة قانونية.

المادة ٨ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها.  
وللمجلس الوزراء تجديد المدة التي يراها مناسبة لوقف دفع قيمة تلك الأوراق والمسكوكات بناء على تنسيب البنك المركزي.

المادة ٩ - يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٣١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

هكذا عين الأصول



ز - السندات الأردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة أو مؤسسات الاقراض المتخصصة بكفالة الحكومة وتطرحها للبيع في الأسواق، شريطة ألا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد أن تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات.

المادة ١٠ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٣٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - يمثل البنك المركزي المملوكة لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والمؤسسات النقدية الدولية الأخرى كما يمثلها في جميع علاقاتها النقدية مع هذه المؤسسات.

المادة ١١ - يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٣٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

هـ - للبنك المركزي أن يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة بتأسيس مؤسسة لضمان الودائع والقروض بحد أعلى وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أ - بالغاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي:

وللبنك المركزي أن يصدر للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية المرخصة للعمل بالاستثمار وفق الشريعة الإسلامية أوامر تنشر في الجريدة الرسمية وبوسائل الاعلام الأخرى يحدد فيها ما يلي:

ب - بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (٤٣) من القانون الأصلي والاستعاضة عنها بما يلي:

أ - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء وذلك دون التقيد بأحكام أي تشريع أو نظام آخر يتعلق بالفوائد والمربحة.

ج - الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة على الودائع لديها.

المادة ١٣ - يلغى نص المادة (٤٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

٤٥ - أ - على البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة أن تزود البنك

المركزي في الأوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات والاحصاءات التي يطلبها.

ب - للبنك المركزي بالتنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة أن يطلب أية بيانات أو معلومات احصائية من المؤسسات والدوائر الرسمية والأفراد والأشخاص المعنويين تتعلق بتطورات الأجور والأسعار وذلك لغايات حساب أرقامها القياسية.

ج - تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافرادية التي تقدم الى البنك المركزي معلومات وبيانات سرية لا يجوز اطلاق أي فرد أو هيئة عليها الا من خلال البيانات الاحصائية المجمعة التي ينشرها البنك من آن لآخر.

المادة ١٤ - تعدل المادة (٥٦) من القانون الأصلي باستبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية إليها:

ب - يحدد المجلس لأغراض الميزانية الختامية قيمة جميع الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية التي تقابل أوراق النقد المتداولة.

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

التاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٩١

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة

والثلاثين من الدورة العادية الثانية لمجلس

النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ

١٦ / ٣ / ١٩٩١، الموافقة على القانون المؤقت

رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون

نقابة المهندسين كما ورد من الحكومة مع اجراء

بعض التعديلات عليه.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون

المذكور رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم

الكريم لاجراء مقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس: الآن تأتي الى قانون

البنك المركزي الأردني هذا القانون مالي وبموجب

النظام الداخلي يحال الى اللجنة المالية هل يوافق

المجلس.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

د. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٧٩

تاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٩١ المتضمن موافقة

مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض

التعديلات عليه.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٩٧٩

هكذا عند العمل

قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر الفقرة (ج) منها: (ويستثنى من شرط الحصول على الفرع العلمي لهذه الشهادة:

١ - كل من التحق بالجامعة أو الكلية أو المعهد الهندسي قبل نفاذ أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦.

٢ - كل من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة (الفرع الصناعي).

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٤

يقدم طلب التسجيل في النقابة إلى مجلس الشعبة المختص ليتولى دراسته ويشترط في ذلك أن يكون طالب التسجيل قد حصل على شهادة معادلة في الهندسة أو الهندسة التطبيقية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ويرفع مجلس الشعب توصياته إلى المجلس بقبول الطلب أو رفضه مع بيان الأسباب وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ تقديم الطلب إليه، ويصدر المجلس قراره بقبول الطلب أو رفضه خلال (٣٠) يوما من تاريخ رفعه إليه مع بيان الأسباب التي استند إليها في قراره.

المادة ٤ - تعدل المادة (٢٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إلى آخرها: هـ - هيئة المكاتب الهندسية.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٥٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٥٢

أ - يجتمع مجلس الشعبة مرة واحدة على الأقل في كل شهر، ويجوز لرئيس مجلس الشعبة دعوة مجلس الشعبة إلى الانعقاد في أي وقت يراه مناسباً.

ب - يختص مجلس الشعبة بالصلاحيات التالية:

١ - تنظيم أمور ممارسة المهنة المتعلقة بالشعبة ومتابعة التأهيل المستمر وعقد الندوات الهندسية ورفع مشاريع أنظمة الممارسة المتعلقة بالشعبة ومتابعة تطبيقها وذلك وفقاً لقرارات الهيئة العامة للشعبة.

٢ - النظر في طلبات التسجيل لعضوية النقابة في الأقسام والفروع الهندسية

الواردة في الشعبة ورفع توصياته وتقاريره حولها إلى المجلس.

٣ - دراسة الأمور المحالة عليه من المجلس ورفع توصياته بشأنها إليه.

٤ - حسم كل نزاع مهني بين أعضاء الشعبة والتحقيق في أي نزاع مهني بين

أعضاء الشعبة وأصحاب الأعمال ورفع تقرير إلى المجلس بذلك.

٥ - تشكيل اللجان المتخصصة من أعضاء الشعبة لمساعدة مجلس الشعبة.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٥٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٥٣

يكون للمكاتب والشركات الهندسية الأردنية هيئة تسمى (هيئة المكاتب الهندسية)

يتم انتخابها وتحديد مهامها وكيفية اتخاذ قراراتها بموجب نظام يصدر بمقتضى أحكام

هذا القانون.

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عربيات

الأسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

أ - عدلت الفقرة (ج) من المادة (٩) من القانون بإضافة العبارة المقترحة إليها لتحقيق ما يلي:

أولاً: معالجة موضوع المهندسين الذين يحملون شهادة الدراسة الثانوية العامة (الفرع

الأدبي أو الصناعي) وكانوا قد التحقوا بكليات ومعاهد هندسية ولم يتخرجوا منها

قبل نفاذ أحكام القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ الذي اشترط أن يكون الطالب

الذي التحق بدراسة الهندسة حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة (الفرع

العلمي).

ثانياً: إتاحة المجال أمام الأشخاص الذين يحصلون في أي وقت على شهادة الدراسة

الثانوية العامة (الفرع الصناعي) ويعدل لا يقل عن (٨٠٪) الالتحاق بالجامعات

والمعاهد لدراسة الهندسة.

ب - عدلت المادة (١٤) من القانون لوجود نص في الفقرتين (ب) و (ج) منها يعطي حق

الاعتراف بالجامعات لكل من الوزير ومجلس النقابة، وحيث أن موضوع الاعتراف

بالجامعات أصبح من صلاحية وزارة التعليم العالي فكان لابد من إعادة صياغة المادة (١٤)

بما يحقق ذلك.

تمت



ج- عدلت المادة (٢٧) وذلك باضافة (هيئة المكاتب الهندسية) الى الهيئات الأخرى التي تتكون منها النقابة.

د - دجعت المادتان (٥٢) و (٥٣) الأصلين بمادة واحدة كقترين (أ) و (ب) في المادة (٥٢) دون أي تعديل.

هـ - بعد إلغاء المادة (٥٣) فقد استعاض عنها بالنص على اصدار نظام خاص بهيئة المكاتب الهندسية يبين كيفية انتخاب هيئة المكاتب وتحديد مهامها واتخاذ القرارات فيها.

(أصوات للقانونية).

دولة رئيس المجلس: تفضل استاذ حمد.

السيد حمد الفرخان: يا سيدي قرأت القانون لا يوجد أي شيء تستطيع اللجنة القانونية أن تدرسه في هذا القانون، قانون يجدد شروط الشهادات العلمية إلغاء عن التوجيهي، استبداله بتوجيهي صناعي كيف تتصرف الشعبة المختصة بقبول أو رفض الطلب؟ ليس له علاقة باللجنة القانونية هذا له علاقة بلجنة تربية أو إدارية بالحد الأدنى.

دولة رئيس المجلس: عندنا لجنة التربية والتعليم والقانونية أيها تختار أو كليهما.

السيد حمد الفرخان: كليهما يا سيدي لأن مضمون القانون يجب أن يذهب الى اللجنة ذات الاختصاص ودائماً القانونية رديفة خليفنا نتقن عملنا دولة الرئيس القانونية لا تستطيع أن تقرر إعفاء التوجيهي صح أم لا لذلك أرجوكم أن نأخذ بمبدأ مضمون القانون يجب أن يجدد اللجنة المختصة والقانونية دائماً خليفها مشاركة.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ مسالم مساعدة السيد سام مساعدة: شكراً دولة

الرئيس، صحيح المستمع للاستاذ حمد يجد انه يتكلم منطقي لكنه للأسف الشديد الحديث بعيد الى حد ما عن النصوص القانونية. المنطق يقضي أن الامور تذهب الى الجهة المختصة لبحث الموضوع الذي يجري بحثه لكن النصوص القانونية الواردة في النظام الداخلي تحدد على وجه التحديد اختصاصات اللجان فأناط باللجنة الشؤون الخارجية الانشاقيات والمعاهدات فقط من القوانين وأناط باللجنة المالية قانون الموازنة، والقوانين والموازنات الملحق بها والقوانين المالية وأي قانون يتعلق بزيادة الواردات، وأناط باللجنة القانونية بقية القوانين، أما اللجنة الادارية فلم ينط بها شيئاً من موضوع القوانين، ولذلك القول بأنه تذهب الى التربية أو نبحث عن الجهة التي تبحث هذا القانون قانون نقابة المهندسين أمر لا ينسجم مع النظام الداخلي الذي يعني من تلاوة نصوصه يتبين بأنه ليس بحاجة الى بحث أو الى تفسير كان الأستاذ حمد يفترض باللجنة القانونية انها لا تعرف شيئاً إلا القانون والصياغة يمكن اذا بدنا نأخذ بما تفضل به الاستاذ حمد الفرخان يعني أن اللجنة القانونية هي لجنة صياغة فقط ولا تبحث بمواضيع القوانين اذا كان الأمر كذلك يصير يمكن في ضرورة لتعديل النظام الداخلي لتسمية

أقل من النصف من رفع يده بالمعارضة يعتبر البقية موافقين. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد الأمين العام المشروع الذي يليه.

السيد الأمين العام:

هـ - ككتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٦ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٩٦٦

التاريخ ١٨/٣/١٩٩١

الموافق

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفخم

قرر مجلس النواب في جلسته الحادية والثلاثين من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٠/٣/١٩٩١، الموافقة على قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥، قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

الأمور بأسمائها الحقيقية أما اللجنة القانونية هي اللجنة التي تعنى بجميع القوانين سواء كانت جزائية أو حقوقية أو إدارية أو تنظيمية ما عدا ما تعلق منها بالأمور المنصوص عليها صراحة بالنظام، وقبل أن يرد أي بحث الذي نفي عليه الاستاذ حمد بقضية تعديل النظام قبل أن يعدل النظام فلا مناص من تحويل كل قانون الى اللجنة القانونية إلا ما تعلق من هذه القوانين بالاختصاصات المحددة باللجان الأخرى وهي لجنة الشؤون الخارجية واللجنة المالية فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة أبوعدنان.

دولة السيد بهجت التلهوني: اقترح أن نحيل مشروع القانون الى اللجنة القانونية بالاضافة الى لجنة التربية والتعليم، الى اللجنتين معاً.

دولة رئيس المجلس: اذاً هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح بإحالة القانون الى اللجنتين؟

رجاء من يوافق أن يرفع يده حتى يتقرر الاكثريّة أو عدمها. «رفعت الأيدي وقد كان العدد ٢١ من ٣٤».

دولة رئيس المجلس: إذا فاز الاقتراح الى اللجنتين.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: أترجى الإخوان أن يوافقوا على ترتيب معين بالتصويت حفاظاً على نتائج العملية هل يمكن عندما يأتي اقتراح ويثنى عليه أن يطرح السؤال الأول من يعارض؟ وإذا كان العدد زيادة عن النصف يسقط، وإذا كان

هكذا عبثاً



قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعدل ما جاء في المادة (٤٠) من القانون الأصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي:

المادة ٤٠

للبنك المركزي أن يمنح مؤسسات الاقراض المتخصصة قروضا لأجل لا يزيد على خمس سنوات بضمان أي من وثائق الائتمان التالية:

أ - وثائق الائتمان المحررة في الملكية وخاصة الكمبيالات والاسناد والأقساط الناشئة عن القروض التي منحتها المؤسسة المتخصصة المقترضة شريطة أن لا تزيد مدة استحقاق تلك الوثائق والقروض على سبع سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي.

ب - السندات الحكومية شريطة أن لا تزيد مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي.

ج - سندات المؤسسات العامة المكفولة من قبل الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام، شريطة أن لا تزيد مدة استحقاقها على عشر سنوات من تاريخ تقديمها للبنك المركزي.

المادة ٣ - تعدل المادة (٤٤) من القانون الأصلي بالغاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي:

ج - بالرغم مما ورد في أي قانون آخر وتحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون للبنك المركزي أن يطلب من البنوك المرخصة عدم نشر حساباتها الختامية السنوية وأن لا تتخذ أي اجراء يتعلق بتوزيع أرباحها قبل أن يوافق عليها البنك المركزي وله أن يقوم بنشر ما يراه من ميزانية البنك وحساباته الختامية ووضعه في موعد لا يتجاوز شهر أيلول من العام الذي تصدر فيه الميزانية عادة.

د - لا يكون للتعليمات والأوامر التي تصدر بمقتضى أحكام المادتين ٤٣ و ٤٤ من هذا القانون مفعول رجعي، وتطبق على جميع أنواع المعاملات التي تشملها تلك التعليمات والأوامر وحسب المواعيد المقررة لها فيها.

المادة ٤ - تعدل المادة (٤٩) من القانون الأصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي:

المادة (٤٩)

يجوز للبنك المركزي أن يقدم للحكومة سلفة بدون فائدة لتغطية أي عجز مؤقت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة أن لا تزيد السلفة التي تقدم في أي وقت من الأوقات بمقتضى أحكام هذه المادة على (٢٠)٪ عشرين بالمائة - من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامة المعمول به عند تقديم السلفة.

المادة ٥ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الأصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي:

المادة (٥٠)

للبنك المركزي أن يشتري ويبيع السندات المسجلة أو لحاملها التي تصدرها الحكومة أو المؤسسات العامة أو مؤسسات الاقراض المتخصصة بكفالة الحكومة وله أن يحتفظ بها برسم الحفظ الأمين لحساب مالكيها شريطة أن لا تزيد مدة استحقاق تلك السندات على عشر سنوات من تاريخ حيازة البنك المركزي لها.

المادة ٦ - يعدل ما جاء في المادة (٥٥) من القانون الأصلي بالغائها والاستعاضة عنها بما يلي:

أ - للبنك المركزي أن يقتني ويمتلك ويبيع بالعملة المحلية أسهم وسندات أية مؤسسة مالية أو مصرفية تؤسس في المملكة ويشترط لذلك أن يقر مجلس الوزراء هذه الاجراءات وأن لا يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي لتلك الأسهم والسندات على (٢٥)٪ من مجموع رأسماله والاحتياطيات.

ب - للبنك المركزي بمقتضى اتفاقات خاصة تكون المملكة طرفا فيها يقرها مجلس الوزراء أن يساهم في رأس مال أية مؤسسة مصرفية أو مالية تؤسس خارج المملكة شريطة أن لا يزيد مجموع مساهمات البنك المركزي على (٥٠)٪ من حساب رأس المال والاحتياطي العام.

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

تاريخ ١٩٩١/٣/١٨ المتضمن موافقة مجلس النواب على:  
- القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

(أصوات مالية)  
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة المالية؟  
الجميع: موافقون.  
السيد الأمين العام  
و. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٨

تحت إشراف  
الأصول

مجلس النواب	للقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .
الرقم م ق / ٢٣ / ٩٦٨	أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .
التاريخ ١٤١١/٩/٢ هـ	وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
الموافق ١٩٩١/٣/١٨ م	رئيس مجلس النواب
دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم	د. عبد اللطيف عريبات
قرر مجلس النواب في جلسته الحادية والثلاثين من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٠، الموافقة على قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل	

#### قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩

#### قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - يتولى ادارة شؤون البنك المركزي العامة مجلس ادارة مؤلف من المحافظ رئيسا للمجلس ومن نائبه، ويسمي المحافظ أحدهما نائبا لرئيس المجلس في حالة غيابه، ومن خمسة أعضاء يعينون وفقا لأحكام هذه المادة.

ب - يعين مجلس الوزراء المحافظ ونائبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على أن يقترون قرار التعيين وتجديد التعيين بالارادة الملكية.

المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولا: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ج - اذا تغيب كل من المحافظ ونائبه المسمى عن أي اجتماع للمجلس فيرأسه النائب الآخر للمحافظ.

ثانيا: بالغاء نص الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

هـ - في الحالات الاستثنائية التي يرى فيها المحافظ ضرورة اتخاذ قرار بما هو ضمن صلاحيات المجلس ولم يكن بالإمكان عقد اجتماع له، يجوز

للجنة مؤلفة من المحافظ رئيسا وعضوية نائبه وأحد أعضاء المجلس يختاره المحافظ أن تتخذ مثل هذا القرار بالنيابة عن المجلس وفي حالة غياب المحافظ يرأس اللجنة نائب المحافظ المسمى وينضم اليها في هذه الحالة عضو آخر من المجلس يختاره النائب المذكور، ويكون القرار الذي تتخذه اللجنة في أي من الحالتين قانونيا وملزما للبنك المركزي على أن يحاط المجلس علما به في أول اجتماع تال له يكتمل فيه النصاب.

المادة ٤ - تعدل المادة (١٥) من القانون الأصلي بالغاء عبارة (للمحافظ أن يفوض نائب المحافظ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (للمحافظ أن يفوض أيا من نائبيه أو كليهما).

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

#### المادة ١٦

أ - يعين للمحافظ نائبان لمساعدته في القيام بواجباته ووظائفه وفقا للصلاحيات والمهام التي يكلفها بها.

ب - يجارس النائب الذي يسميه المحافظ صلاحيات المحافظ ووظائفه عند غيابه خارج المملكة أو في اجازة أو عند تخلفه عن العمل لأي سبب من الأسباب وإذا تغيب أو تخلف النائب المسمى عن العمل فيتولى النائب الآخر للمحافظ صلاحيات المحافظ ووظائفه.

ج - اذا تغيب كل من المحافظ ونائبه عن العمل فيعين رئيس الوزراء أحد أعضاء المجلس ليقوم بأعمال محافظ البنك المركزي ووظائفه الى أن يعود هو أو أي من نائبيه الى العمل.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

#### المادة ١٧

على المحافظ ونائبه أن يكرسوا جميع أوقاتهم لخدمة البنك والقيام بوظائفهم فيه، ولا يجوز لأي منهم القيام مباشرة بأي نشاط تجاري أو قبول أي عمل دائم باجر خارج واجبات وظيفته، إلا اذا قرر مجلس الوزراء تكليف أي منهم أو انتدابه للقيام بأي مهمة أو الاشتراك في أي هيئة أو مجلس أو لجنة أو وفد رسمي أو مؤتمر دولي، أو كان قيامه بتلك المهمة أو اشتراكه في مثل تلك الهيئة أو المجلس أو اللجنة أو الوفد أو المؤتمر بمقتضى أي من التشريعات المعمول بها.

هكذا عهد الأول



المادة ٧ - تعديل المادة (١٨) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإلغاء عبارة (ونائب المحافظ وعلاواتها الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ونائبي وعلاواتهم)).

ثانياً: بإلغاء عبارة (أو نائب المحافظ) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ونائبي المحافظ).

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: لو سمحت درست القانون الأصلي ودرست ما أقره مجلس النواب وهناك تعديلات القانون هنا لا يتعلق بأي ناحية مالية إطلاقاً، يتعلق برئاسة البنك المركزي والمحافظ ونائبيه، وأعضاء المجلس ومن ينوب ومن إذا غاب ينوب، وليس لها وضع مالي ولا علاقة بالمالية، هي إدارية فقط، جميع القانون ليس له أي الزام أو التزام مالي لذلك اقترح إحالته إلى اللجنة الإدارية، والقانونية، ليس فيه أي شيء مالي اقترح إحالته إلى اللجنة القانونية أولاً والإدارية ثانياً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أبو عصام بدير.

السيد محمد علي بدير: للقانونية لأن اللجنة الإدارية ليس إلا النظر بالشكاوي حسب النظام.

دولة رئيس المجلس: دولة أبو ثامر.

دولة السيد أحمد عبيدات: أثني على اقتراح الأخ محمد علي بدير هذا الموضوع من

اختصاص اللجنة القانونية ولا شأن للجنة الإدارية بالموضوع اللجنة الإدارية أرجو أن أوضح وظيفتها النظر في شكايات وبيانات وبحث الأمور التي لها صلة بالإدارة العامة ليس إدارة المؤسسات، الإدارة العامة علاقة الإدارة العامة بالمواطنين.

أبدأ هذا الموضوع من اختصاص اللجنة القانونية بكل بساطة.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل السالم.

السيد خليل السالم: دولة الرئيس يبدو أن الاتجاه الذي أخذه المجلس بهذا الصباح من حيث دراسة موضوع القانون قد حصر نفسه كثيراً في دراسة المادة القانونية، الواردة في القانون وليس بالقانون ككل ومن هنا صار أن نقسم دراسات قانون البنك المركزي وكلها لا علاقة بقانون البنك المركزي بين لجنة قانونية ولجنة مالية، ولجنة إدارية، وفي هذا في رأيي خطر كبير على الدراسة لأي قانون على وجه الإجماع فيما يتعلق باللجنة المختصة أنا أعلم أولاً أن مشروع أي قانون قد درس في مجلس الوزراء قد درس أولاً في الدائرة المختصة ودرس في

القانون قبل أن يأتي لكن مش درس القانون حتى يقرر وين روح القانون مش هذا الأسلوب الي إحنا بدنا ندرس فيه القانون إذا بدنا نقرأ القانون قراءة أولى وقراءة ثانية وقراءة ثالثة كمان هذا أسلوب أفضل أرجو دولة الرئيس أن لا يوزع قانون واحد على أكثر من لجنة واحدة مسؤولة ثم تستدعي اللجنة من ترى من اللجان الأخرى على أساس المعونة وبذلك يمكن أن يمضي العمل بسرعة ونتجز كثيراً وأن لا تختلف على هذا المجلس القرارات أحدها وارد من اللجنة القانونية وأحدها وارد من اللجنة المالية وأحدها وارد من اللجنة الإدارية حول قانون واحد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً.

معالي الدكتور طبعاً إحنا عاداتنا وتقاليدينا بالمجلس أن يحال القانون إلى لجنة واحدة مختصة وإذا حصل لضرورة ما حالته إلى لجنيتين نجتمع اللجنيتين معاً لا يشتغلان كل منهما في معزل عن الأخرى فهذه القضية من حيث الإدارة والشكل مضمون التحكم بها والاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: البنك المركزي مؤسسة مالية هامة جداً وربما كانت أهم المؤسسات المالية التي تحكم الأمور المالية في الوطن واعتقد أن لكل قانون لأي مؤسسة جميع بنوده مترابطة مع بعض وتؤثر على بعض برأيي أن كل القوانين المتعلقة بالبنك المركزي يجب أن تحال إلى اللجنة المالية وإذا اللجنة المالية احتاجت إلى خبرة قانونية حول جانب معين من ما هو مطروح فتستعين بتلك الخبرة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب

الرشدان.

مجلس الوزراء، ودرس في ديوان التشريع، حيث القانونيون، يناسون على القانون ويتممون في الدراسة ولمدة طويلة، ثم درس في اللجنة المختصة ثم في مجلس النواب فنحن لا ندرس القانون لأول مرة في اللجنة القانونية، أو في اللجنة المالية، أو في اللجنة الإدارية لكنني أرى الخطر الكبير في أن يوزع القانون الواحد على عدد من اللجان فإذا أردنا أن نضم لجنة إلى لجنة لا أرى لعل في ذلك إثراء وإغناء للدراسة لكن أن توضع مادة في القانون في اللجنة الإدارية ومادة أخرى في اللجنة المالية ومادة ثالثة في اللجنة القانونية وهما جرى عندئذ هذه الدراسة تصبح في رأيي متقطعة لا شاملة ولا وافية ولا كافية ولذلك اقترح أن يكون قانون عالية مثلاً يحول إلى اللجنة القانونية ثم تستعين اللجنة القانونية بلجنة التربية والتعليم عند دراسة نص له علاقة بمستوى الشهادات أو بمعادلة الشهادات أما قانون عالية ككل يجب أن يبقى في لجنة واحدة إذا احتاجت اللجنة القانونية عند دراسة مشروع قانون عالية أو القوانين المؤقتة الخاصة بعالية أن تسأل اللجنة المالية ما معنى إسناد القرض؟ وهل صدر؟ وهل طبقت؟ ومن أصدرها وهل وضعت عليها فوائد إلى آخره . . إلى آخره فتستطيع أن تسأل وعندئذ تبدي اللجنة المالية رأيها هذا هو في رأيي الأسلوب الأفضل أما أن نقف عند كل قانون هذه كلمة تعديل لازم يذهب إلى مكان يفهم بهذه الكلمة أو ندرس كل قانون قبل تحويله كمان هذا أسلوب آخر إذا كان بدنا ندرس كل واحد يقول أنا درست القانون مفروض كل واحد هنا درس

هكذا اجتمع الأول



ز - السيد الأمين العام: كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٦٩ تاريخ ١٨/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على: - القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة.

مجلس النواب  
رقم م ق / ٢٣ / ٩٦٩  
التاريخ ١٤١١/٩/٢ هـ  
الموافق ١٨/٣/١٩٩١ م

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم  
قرر مجلس النواب في جلسته الحادية والثلاثين من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٨/٣/١٩٩١ الموافقة على قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني كما ورد من الحكومة. أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لأجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عربيات

السيد نجيب الرشيدان: سيدي المادة العاشرة نصت الفقرة ٦ على أنه للمجلس أن يُجيز مشروع قانون على لجنتين والقبول بأنه ينبغي إحالة كل المشاريع على لجنة واحدة يخالف النظام والمجلس هو الذي يقرر ما إذا كانت إحالة المشروع إلى لجنتين أو لجنة واحدة بحسب موضوع القانون أما بالنسبة إلى قانون البنك المركزي. وليس من الأمور المالية البحث وإنما هو قانون يضع حقوق مثل قانون المدني يضع حقوق للناس ويضع حقوق أيضاً لصلاحيات للمجلس وهذا أيضاً أمر قانوني يجب أن لا تعتبر مجرد ذكر البنك المركزي أن القانون المتعلق به هو قانون مالي إنما نبحت الأمر بحسب موضوع القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الآن نعود إلى القانون رقم ٢١ قانون البنك المركزي الذي أشار إليه الاستاذ حمد الفرحان وإحالته إلى اللجنة المختصة. هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة المالية؟  
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد الأمين العام القانون الذي يليه.

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي، والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/١٠/١٩٨٩.  
المادة ٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) التالية إليها:

هـ - إذا لم يجدد البنك المركزي معدلات الفوائد والعمولات على الوجه المنصوص عليه في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من هذه المادة أو ألغى أي أمر كان قد أصدره بذلك، فللبنوك المرخصة والشركات المالية أن تتقاضى من عملائها الفوائد والعمولات وأن تدفع الفوائد لعملائها دون التقيد بالحدود التي ينص عليها أي قانون أو نظام للمرابحة أو الفوائد وذلك وفقاً للتعليمات التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي  
رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته إلى اللجنة المالية؟  
الجميع: موافقون.  
السيد الأمين العام:  
ح. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٨٩ تاريخ ١٩/٣/١٩٩١ المتضمن موافقة مجلس النواب على: - القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك كما ورد من الحكومة مع إجراء بعض التعديلات عليه.  
أبعث لدولتكم (٤٥) نسخة من القانون المذكور، رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاستكمال الاجراءات.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.  
رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عربيات

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥  
قانون معدل لقانون البنك

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البنك لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تحت إشراف  
الأمين العام

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها بعد تعريف عبارة (البنك المرخص) فيها:

(وتعني عبارة «الشركة المالية» أية شركة ينص نظامها الأساسي أو عقد تسجيلها على أن من غاياتها تعاطي أعمال البنوك المرخصة أو ممارسة أي جزء من تلك الأعمال وبصورة خاصة قبول الودائع أو منح القروض والسلف ولا تشمل شركات التأمين التي تخضع لأحكام قانون مراقبة أعمال التأمين المعمول به).

المادة ٣ - يعدل عنوان الفصل الثاني من القانون الأصلي بالغائه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي:  
الفصل الثاني  
(ترخيص البنوك والشركات المالية)

المادة ٤ - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها تحت الحرف (د):

د - إذا تخلفت الشركة التي رخص لها بممارسة الأعمال المصرفية عن ممارسة أعمالها لمدة سنة من تاريخ تبليغها الترخيص وللبنك المركزي أما أن يلغي الترخيص أو أن يمدد العمل به لمدة لا تزيد على ستة أشهر يلغى الترخيص بعدها إذا لم تمارس الشركة أعمالها بصورة منتظمة).

المادة ٥ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بالغائه والاستعاضة عنها بما يلي:

المادة ٥ - أ - لا يجوز أن يقل رأس المال العامل في المملكة لأي بنك مرخص في أي وقت من الأوقات عن خمسة ملايين دينار للبنوك وأربعة ملايين للشركات المالية.

ب - على كل شركة أجنبية رخص لها بالعمل في المملكة كبنك مرخص أن تحول إليها دفعة واحدة بعملة قابلة للتحويل مبلغاً لا يقل عن خمسة ملايين دينار قبل ممارسة الأعمال المصرفية.

ج - لا يجوز لأي بنك مرخص أن يخفض رأسماله المدفوع في المملكة إلا بموافقة البنك المركزي، شريطة أن لا يقل في أية حالة من الحالات عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة.

د - (للبنك المركزي أن يحدد الحد الأدنى للنسبة بين حساب رأس المال والودائع وبين حساب رأس المال والتسهيلات، كما له أن يطلب من البنك المرخص أو الشركة المالية زيادة رأس المال عن الحد المقرر في الفقرة (أ) من هذه المادة).

المادة ٦ - تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي بالغائه والاستعاضة عنها بما يلي:

المادة (٦) - أ - على كل شركة مالية ترغب في ممارسة الأعمال المصرفية في المملكة أن تتقدم الى البنك المركزي بطلب ترخيص ولا يجوز لها ممارسة تلك الأعمال قبل حصولها على ذلك الترخيص.

ب - أما الشركات المالية التي تمارس الأعمال المصرفية في المملكة أو كان يحق لها ممارستها قبل نفاذ هذا القانون، والتي لم ترخص عند تأسيسها لدى البنك المركزي فتعطى مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون للحصول خلالها على الترخيص اللازم بموجبه لممارسة الأعمال المصرفية وإذا لم تحصل على الترخيص خلال تلك المدة يصبح الترخيص الممنوح لها وكأنه لم يكن.

ج - يطلب البنك المركزي من الشركات المالية أية معلومات أو احصاءات أو تقارير حول أعمالها وأوجه نشاطها، يقوم بتفتيش قيودها وحساباتها، وعليها أن تنفذ بالتعليمات والأوامر التي يصدرها البنك المركزي وتنظيم أعمالها بين حين وآخر بمقتضى أحكام هذا القانون.

د - إذا خالفت أية شركة مالية التعليمات والأوامر الصادرة إليها بمقتضى أحكام هذا القانون، فللبنك المركزي أن يتخذ ما يرى من الاجراءات المناسبة التالية:

١ - توجيه التنبيه الى الشركة للتنفيذ بتعليمات البنك المركزي وأوامره.

٢ - تعيين مراقب في الشركة للمدة وبالصلاحيات التي يحددها البنك المركزي للإشراف على أعمالها.

٣ - منع الشركة من ممارسة بعض الأعمال المصرفية، فرض أي تحديد على أي عمل مصرفي يحق لها تعاطيه أو وضع أي قيد آخر مناسب عليه.

٤ - إلغاء الترخيص الممنوح للشركة لممارسة الأعمال المصرفية.

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف هريبات

هكذا عين الأصول



دولة رئيس المجلس: الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: قرأت هذا القانون وفي إحدى مواده المادة السادسة نص على مخالفات قد ترتكبها المؤسسات المالية وعلى جزاءات تتحقق لتلك المخالفات اقترح أيضاً تحويله الى اللجنة القانونية بأن واحد.

المادة السادسة من هذا القانون اقترح أن تعطي لنا اللجنة القانونية رأياً بنوع العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٦ اعتقد انها ذات اختصاص معظمه مالي ما عدا المادة ٦ ليحال الى اللجنتين المالية والقانونية ليجتمعا معاً المادة ٦ مخالقات المؤسسات المالية الخاصة في بلاد الناس، تخضع الى التحقيق القضائي وليس فقط الى قرار البنك المركزي وهنا ادعو أن تكون اللجنة القانونية طرف في هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: أمامنا في هذه الدورة الاستثنائية ٩٠ بند واعتقد ان من الناحية العملية مع احترامي لكل ما قيل مع الناحية العملية هذه أمور مالية توجد لها جوانب قانونية لا يمنع أن تستعين اللجنة المالية في الخبرة القانونية عندما تحتاج الى ذلك واللجان المشتركة في طبيعتها تأخذ مدد أطول للبت في الأمور ومناقشتها الى آخره ولذلك أرجو أن يبقى الموضوع للمالية على أن تستعين بالقانونية إذا احتاجت.

دولة رئيس المجلس: يا اخوان أحب أن

أؤكد بدبيبات البداية الأولى أن اللجنة القانونية أو المالية اذا أحيل اليها القانون ليس يحكراً عليها مسموح لكل عضو من أي لجنة أن يحضر هذه اللجنة مسموح لكل عضو أن يدرس ويبدى رأيه في المجلس ويصوت على رأيه يعني القضية ليست امتيازات قضية تعاون اللجنة تقدم رأيها وتوصيتها الى المجلس الكريم والمجلس الكريم صاحب القرار يعني لا ننظر الى الأمور بأن هذا تجاوز أو هذا حق أو هذا امتياز. الاستاذ خالد الطراونة.

دولة رئيس المجلس: استاذ خالد الطراونة.

السيد خالد الطراونة: شكراً سيدي الرئيس ما أراه من المادة ١٠ بأن في الأصل تحويل جميع القوانين الى اللجنة القانونية أما المادة ٢. اللجنة المالية هناك تخصيص يعني جميع القوانين يجب أن ترد الى اللجنة القانونية اللجنة القانونية هي الأصل في جميع اللجان يساعدها اللجان الأخرى لأنه هناك تخصيص في اللجنة المالية وتخصيص في اللجنة الادارية ولا يوجد تخصيص في اللجنة القانونية اذ تقول المادة وظيفتها دراسة مشاريع القوانين التي أقرها مجلس النواب معنى جميع القوانين والمشاريع مشاريع القوانين يجب أن تصل أو ترد الى اللجنة القانونية أولاً هناك تخصيص في اللجنة المالية فقط.

دولة رئيس المجلس: رجاء عدم التعليق رجاء من يتكلم يطلب الاذن ويأذن له اللجنة القانونية وأصبح اختصاصها في النظام الداخلي اللجنة المالية جاءت على سبيل الحصر قوانين

الموازنة وملاحقاتها والقوانين المالية ولا يمتنع عن المجلس الكريم اذا رأى قانوناً له خصوصية وله خطورة أن يحيله الى لجنتين اذا لم تكتمل دراسته في لجنة واحدة فقط وتعودنا أصلاً كانت الاحالة من رئاسة مجلس الاعيان فالنظام الداخلي الأخير أعطيت للمجلس وأنا سعيد بذلك.

دولة رئيس المجلس: استاذ الدكتور اسحق الفرخان.

السيد اسحق الفرخان: النقاش صبيحة هذا اليوم أعطانا مؤشر الى عدم وضوح كافي في مهام اللجان المختلفة وهناك أيضاً لجان أخرى تكاد تكون دائمة مثل لجنة التريبة وغيرها ولم ينص عليها في النظام الداخلي رغم أن في النظام الداخلي يقول للمجلس أن يشكل لجان أخرى فأنا اقترح على المجلس الكريم أن يقوم مكتب مجلس الاعيان بعمل دراسة مستفيضة للنظام الداخلي أخذ بعين الاعتبار كل الثغرات وتقديمه خصوصاً لنا سنتين الآن فلعل في السنتين الشائيتين يكون نظاماً الداخلي أكثر فعالية ويساعدنا على تفعيل أعمال المجلس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: أنا اسمح لنفسي أن أعلق على اقتراح الزميل لأنه حتى لو في اقتراح بقانون ليحال الى اللجنة القانونية اقتراح بنظام يحال الى اللجنة القانونية لتدرسه من جميع جوانبه القانونية وتستكمل وتستدعي أي خير بهذا الشأن استاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: أرجو الى الأعضاء من أول الجلسة عم أجرب أن لا تحنكر اللجنة القانونية القوانين وأن تعطي باختصاصها

وموضوعها للمالية والادارية بهذا القانون فقط عم باقترح أن لا تحنكر اللجنة المالية القانون لأن المادة السادسة فيه فيها عقوبات هذا القانون الوحيد الي أنا عم أصر أن يحال الى القانونية خلافاً لكل ممارسات هذه الجلسة فأرجو الاخوان أن يعتبروا الحياد بهذا الموقف وأن يوافقوا على احالته الى اللجنتين لأن المادة ٦ مادة عقوبات يجب أن تعطينا اللجنة القانونية قناعتها بأن هذه العقوبات معقولة شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الدكتور خليل السالم.

السيد خليل السالم: دولة الرئيس أرجو أن أذكر بعض الاخوان الأعضاء بأن هناك لجناً ألفها المجلس ولها صلاحيات ومنصوص عليها في هذه الصلاحيات منها دراسة القوانين في ميادين تلك اللجان. لجنة تربية وتعليم ولجنة صحة الى آخره فليس كل قانون بالضرورة يجب أن يذهب الى اللجنة القانونية منذ التحويل الأول له ومن حيث المبدأ ولكني أؤيد الأخ الدكتور اسحق الفرخان فاقترحه بضرورة اعادة النظر في هذه المواد الخاصة بتأليف اللجان وتحديد اختصاصاتها لمزيد من الوضوح والشعرت ولتلا نفع في مثل هذه المناقشة الطويلة والنقطة الثالثة دولة الرئيس هي أن القانون الذي ينظم مؤسسة مالية كالبنك المركزي مؤسسة نقدية لابد أن تكون فيه اجراءات ادارية لا بد وهذه الاجراءات الادارية هي التشريعات التي تخص ما يقال عنه في علم الادارة نوالي الادارة لأن الأصل هو تفويض وتحقيق أهداف القانون وهذه الأهداف هي أهداف نقدية ومالية

هكذا عين المجلس



ومن هنا لا أحيل أنا القانون لأن فيه مادة إدارية للجنة ثم أحيله للجنة أخرى ثم للجنة ثالثة القانون لتأسيس مؤسسة من نوع معين ولو طلبت رأيي منذ البداية ولو لدينا لجنة خاصة بالنقل لكنت اقترحت بأن جميع قوانين مؤسسة عالية يجب أن تذهب إلى لجنة النقل والمواصلات وليس للجنة هنا ولجنة هناك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ بشير الصباغ.

السيد بشير الصباغ: دولة الرئيس أرجو أن أقترح مما بدأ من توجه الأخوة في هذا الصباح إلى تجاوز على النظام الداخلي للمجلس الكريم أن اقترح التزام المجلس بما جاء بالنظام الداخلي إلى أن يتم تعديل ما تبين من أننا بحاجة إلى تعديله بهذا النظام وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: اعتقد بأن النظام واضح وصريح وأن اللجان تستطيع أن تستدعي الوزراء والخبراء والمختصين للاستزادة وأخذ الخبرة فاللجنة المالية من أجل أي غاية ما يمكن أن تستدعي من رجال القانون ومن القضاة من أجل تطبيق العقوبات أو من أجل أي شيء كان لاستيفاء تقريرها وكذلك اللجنة القانونية يمكن أن تستدعي وزير المال أو غيره لتأخذ رأيه في الأمور المالية فالنظام نظام وقد سرنا على هذا المتوال من عام ١٩٤٦ كانت عندما الأمور أول برلمان أردني أسس عام ١٩٤٦ وسارت المسيرة البرلمانية من ذلك الحين وكان الأولى يقولون يقولون نبي كنا كانت أوائلنا تبني وتعمل فوق ما

فعلوا أما في هذه الأيام أجد بأنه يقال: أني وإن كنت الأخير زمانه

لأت بما لم تستطعه الأوائل هذا القول قول أبوالعلاء المعري فقال له فني أنت الذي قلت:

واني وإن كنت الأخير زمانه

لأت بما لم تستطعه الأوائل

قال له نعم قال الأوائل جاءوا بالأبجدية بسبعة وعشرين حرفاً فهل لك أن تزدها حرفاً قال له لقد أفحمتني أيها الفتى لا أستطيع ذلك ولذلك النظام نظام موجود يمكن التوسع به والعبرة للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني اللجنة القانونية لها صلاحياتها اللجنة المالية لها صلاحياتها منصوص عليها اللجنة الإدارية لها صلاحياتها منصوص عليها لجنة الشؤون الخارجية لها صلاحياتها منصوص عليها وكذلك أحدثنا لجان خاصة لجنة التربية والتعليم ولجان أخرى ولذلك لا أجد بأنه والنظام نظام حديث يمكن أن نظوره وتغيره نبدله مع الزمن مع تطور وتدرج حياتنا البرلمانية ونقلنا الديمقراطية والشورى والشورى هي سائرة معنا وتنقلاتنا أما ان لكل حديث نأتي ونقول ان هذا غامض وغامض لا غموض أبداً وإنما الغموض بعض الأوقات نحن الذي نفعله وليس الغموض بالنصوص النصوص واضحة وصريحة ويمكن أن تتسع لكثير فيينا إذا اتسعت صدورنا لذلك وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة لغايات ما ذكره معالي الدكتور إسحق الفرحان والاستاذ حماد وتوجه المجلس الكريم ان النظام بين

قانون صندوق التقاعد.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٩٩٠

التاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩١

الموافق ٣ / ٩ / ١٤١١

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخيم

قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة

والثلاثين من الدورة العادية الثانية المنعقدة

بتاريخ ١٩٩١/٣/١٩ الموافقة على رد القانون

المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق

التقاعد لأن رده جاء في أحكام المادة (١٢) من

القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ قانون

المؤسسة الأردنية للاستثمار.

أبعث لدولتكم (٤٠) نسخة من القانون

المذكور، رجاء عرضه على مجلسكم الكريم

لاستكمال الاجراءات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف حريبات

أيديكم وإذا رأى المجلس وطلب من العام الماضي أن يعدل ما تراه اللجان والأعضاء الكرام يحال هذا النظام إلى اللجنة القانونية ونطلب من كل لجنة إذا لديها ملاحظات حول هذا النظام أن تحيلها أيضاً تأتي بها إلى لاحتيلها إلى اللجنة وأي عضو من الأعضاء الكرام حتى نخلص من هذه القضية.

والآن نأتي للقانون هذا قانون ٧٥

الاخوان يرون أن اللجنة المالية إختصاصها

واضح بقوانين المالية والموازنة والبنك المركزي

وما يتصل بذلك ولا يتمتع عليها الاستعانة بأي

عضو من اللجنة القانونية إذاً إلى اللجنة المالية.

هل يوافق المجلس الكريم على تحويله إلى

اللجنة المالية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ط. كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٩٩٠

تاريخ ١٩٩١/٣/١٩ تتضمن موافقة

مجلس النواب على رد:

- القانون المؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٧٦

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦

قانون صندوق التقاعد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صندوق التقاعد لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتباراً من

١٩٧٦/١/١.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل

القريبة على خلاف ذلك:

الصندوق صندوق التقاعد

المجلس مجلس ادارة صندوق التقاعد

هكذا عبثه الأشهر

الرئيس  
رئيس مجلس إدارة صندوق التقاعد  
المدير  
مدير عام صندوق التقاعد

المادة ٣ - يؤسس في المملكة صندوق يطلق عليه اسم (صندوق التقاعد) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله أن يقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وإبرام العقود بما في ذلك حق التملك والقيام بالأجراءات القضائية وأن ينيب عنه النائب العام أو أي وكيل آخر.

المادة ٤ - أ - يتحمل الصندوق الالتزامات المالية المترتبة أو التي ستترتب على الحكومة بموجب أحكام قوانين التقاعد المدنية والعسكرية في المملكة أو أية قوانين للتقاعد كان معمولاً بها فيها بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين سواء تقرر تلك الالتزامات والعلاوات من قبل مجلس الوزراء أو المجلس التنفيذي.  
ب - لمجلس الوزراء تكليف الصندوق باستثمار وإدارة صندوق الادخار أو صندوق الضمان الاجتماعي.

المادة ٥ - يتمتع الصندوق بالأعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية، وتحصل أموال الصندوق بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ٦ - يرتبط الصندوق بوزير المالية وتكون العاصمة مركز الصندوق الرئيسي وله أن ينشئ فروعاً له في أنحاء المملكة وفق ما يقرره المجلس.

المادة ٧ - تتكون مصادر أموال الصندوق من الموارد التالية:

- أ - رأسمال الصندوق الذي يقرره مجلس الوزراء عند تأسيسه.
- ب - عائدات التقاعد التي تقتطع وفق أحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري المعمول بهما.
- ج - ريع استثمار أموال الصندوق.
- د - المبالغ التي تخصص للصندوق بموجب قانون الموازنة العامة.
- هـ - أية مبالغ يخصصها مجلس الوزراء من أرباح البنك المركزي بمقتضى المادة (٥٦) من قانون البنك المذكور بناء على تنسيب مجلس إدارته وتضاف تلك المبالغ إلى رأسمال الصندوق.

المادة ٨ - تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي يتحمل الصندوق الالتزامات التقاعدية تجاه موظفيها بمقتضى أحكام هذا القانون باقتطاع عائدات التقاعد من رواتبهم لحساب الصندوق، وللصندوق أن يكلف تلك الوزارات والدوائر والمؤسسات بدفع رواتب التقاعد أو القيام بأية مهمة من المهام المنوطة بالصندوق.

بمقتضى أحكام هذا القانون.

المادة ٩ - أ - إذا توفر للصندوق أي فائض من الإيرادات السنوية بعد تنزيل مدفوعاته التقاعدية وحسم النفقات الإدارية يضاف هذا الفائض إلى الاحتياطي العام للصندوق.  
ب - يخصص في قانون الموازنة العامة المبالغ اللازمة لتغطية العجز في ميزانية الصندوق.

المادة ١٠ - يتكون المجلس على النحو التالي:

وزير المالية	رئيساً
محافظ البنك المركزي	نائباً للرئيس
رئيس المجلس القومي للتخطيط	عضواً
مدير عام دائرة الموازنة	عضواً
المدير	عضواً

عضوان من أهل الخبرة والاختصاص

يعينها مجلس الوزراء بتنسيب وزير

المالية ولمدة سنتين ويجوز

اعفاؤهما بالطريقة ذاتها.

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة على الأقل شهرياً ويتم النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي الأعضاء شريطة أن يكون أحدهم الرئيس أو نائبه. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

المادة ١٢ - تناط بالمجلس الصلاحيات التالية:

- أ - رسم السياسة العامة للصندوق.
- ب - وضع خطة استثمار أموال الصندوق والموافقة على أوجه الاستثمار.
- ج - وضع مشاريع الأنظمة.
- د - إصدار التعليمات الداخلية التطبيقية لإدارة الصندوق.
- هـ - فتح فروع الصندوق وإغلاقها.
- و - التنسيب لمجلس الوزراء بزيادة رأسمال الصندوق.
- ز - الموافقة على الميزانية العامة للصندوق.
- ح - الإشراف على إدارة شؤون الصندوق.

المادة ١٣ - أ - يعين المدير ويمنى استخدامه بقرار من مجلس الوزراء بمقتضى براءة ملكية بناء على تنسيب المجلس.

مكتبة الأصيل



ب - يحدد مجلس الوزراء راتب المدير ومكافآته وعلاواته وغير ذلك من حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٤ - يمارس المدير الصلاحيات التالية :

أ - تنفيذ السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس .

ب - ممارسة الصلاحيات والمهام التي يفوضه المجلس بالقيام بها أو تنص عليها الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٥ - أ - يعين المجلس لجنة تسمى (لجنة استثمار أموال الصندوق) برئاسة أحد أعضائه وعضوية المدير وأحد موظفي الصندوق تكون مهمتها إدارة استثمارات الصندوق وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية، وتقديم الاقتراحات الضرورية له حول سياسة الاستثمار العامة .

ب - يراعى في استثمار أموال الصندوق عاملا الضمان والربح كما تعطى الأفضلية في المساهمة للمشاريع الانتاجية التي تتضمنها الخطط الانمائية للمملكة .

المادة ١٦ - يحدد النظام الخاص بالموظفين في الصندوق شروط استخدامهم وانهايتهم وتادييهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بهم بما في ذلك تحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم وانشاء صناديق ادخار واسكان وضمان اجتماعي وصحي لهم .

المادة ١٧ - يجوز انتداب أو اعارة أي موظف في الحكومة أو أية مؤسسة عامة للعمل في الصندوق لقاء الرواتب والمكافآت التي يقررها المجلس .

المادة ١٨ - ينظم الصندوق حسابات أصولية ويقوم ديوان المحاسبة أو مدقق خاص يعينه المجلس بتدقيقها .

المادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الأول من نفس السنة .

المادة ٢٠ - يقدم المدير الى المجلس خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاى السنة المالية ما يلي :

أ - الميزانية العمومية الختامية للصندوق عن السنة المنتهية مصدقة من ديوان المحاسبة أو المدقق الخاص ومشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الموجودات والمطلوبات .

ب - حساب الأرباح والخسائر .

ج - تقريراً عاماً عن أعمال الصندوق .

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك مكافآت أعضاء المجلس .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د . عبد اللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس : لحظة يا سيدي ،  
تعلمون أن موضوع التقاعد أحكام ومبادئ  
وقواعد وليس أرقام ولكن لا يمتنع على اللجنة  
القانونية وعلى المجلس الكريم أن ينظر بالنواحي  
الرقمية .

اذن هل يوافق المجلس الكريم على  
تحويله الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ،  
وانتهينا وبعد هذا الحوار البرلماني الديموقراطي ،  
وصلنا الى نهاية الجلسة .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : في ضوء ذلك ترفع  
الجلسة الى موعد آخر مؤكداً على أهمية عمل  
اللجان التي اغتننا اليوم بأرائها حول جميع  
المواضيع وشكراً لكم .

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

لجنة أمنه الأول